

~~~~~ كريمة مجذوب *

لا أحد ينكر أن الاستعمار عبارة عن بصمة عار في تاريخ الدول والأنظمة ذات النزعة الاستعمارية منذ الاكتشافات الجغرافية إلى يومنا هذا وان الاستعمار في الجزائر عبارة عن صفحة سوداء في تاريخ فرنسا. بالفعل، لقد عازمت فرنسا الاستعمارية منذ احتلالها للجزائر سنة 1830 على تشجيع الحركة الاستيطانية بعد استحوادها على الأراضي والممتلكات والخيرات الجزائرية⁽¹⁾. وقد اصطدمت الإدارة الاستعمارية حينئذ بأشكال ونماذج من المجاهات والمقاومات الشعبية والاجتماعية بشكل جعلها "منشغلة" باستمرار بملف "ظاهرة انعدام الأمن". بمناطق مختلفة من القطر الجزائري وهو الموضوع الحرج الذي طالما تكرر ذكره في محاضر السلطة أو تقارير الإدارة. تعتبر الجزائر من الدول المتوسطة والمغاربية الرائدة في تاريخ المقاومات إذ أن مقاومتها قديمة قدم احتلالاتها. ولا شك أن الجزائر كانت دون إرادتها حقلا لمختلف التجارب الاستعمارية، وقد تأثر المجتمع الجزائري بالتغيرات أيضا، أن "النسيج الجزائري". بمقوماته: الأرض والشعب والحضارة الذي أكد على وجوده أغلب رجالات فرنسا الاستعمارية من عسكريين، وسياسيين، ومثقفين، كان يمثل الحرك الأساسي في استمرارية المواجهة والتحدي ضد "الطرف الآخر"، "العنصر الدخيل" الذي كان ينافس في ملكية الأرض ويختلف معه في الدين واللغة والتقاليد وحتى في درجة الحضارة. إن من ثوابت "الأمة الجزائرية" تمسك المجتمع العميق بروح الاستقلالية والتضامن مما جعله مداوم في "سياسة الرفض" والمواجهة سواء كانت عسكرية أو سياسية، بدليل عدد الانتفاضات الشعبية، وتناوبها مع المقاومات الهامشية. وإن صفة "الهيجان" أو "الغليان" الشعبي التي قابل بها باستمرار المجتمع الجزائري المستعمرين أو المستوطنين وضعت فرنسا هيكلها في موضع حرج للغاية جعلها تنذر بـ "خطر الحالة العامة" أو بتهديد "الحكم في المستعمرة"⁽²⁾، وتجعلها تتخذ تجاه ذلك التدابير اللازمة للحد من ما أطلقت عليه تسمية "عصيان الجزائر". لكن لم تتمكن الإدارة الاستعمارية إلى فاتح القرن العشرين (20) من تهدئة الجزائريين ولا ضمان خضوعهم لها.. إن ردود فعل المجتمع الجزائري بمختلف شرائحه إزاء سياسة التهدة الاستعمارية (La pacification) قد اتخذت أشكالا ونماذج مختلفة بدءا من المقاومة العسكرية العنيفة لتكتمل بالمعارضة السياسية والثقافية، حينما تضاعفت عواملها بظهور إيديولوجيات جديدة.

* أستاذة مساعدة (أ) قسم التاريخ جامعة وهران

وفيما يخص مراحل المقاومة، فقد اعتقد بعض المؤرخين من رواد الفكر الاستعماري بأن المقاومة في الجزائر قد انتهت بعد ثورة "الشيخ المقراني"، وأنها خمدت نهائيا بعد ثورة "الشيخ بوعمامة" معللين ذلك "الهدوء" بـ "حالة الإرهاق الكبير" الذي أصاب الشعب الجزائري، إلا أن الحقيقة التاريخية تثبت عكس ذلك.

"فالفترات الساخنة" التي تضاعفت نسبها على المدى البعيد قد خلقت جوا من انعدام الأمن والاستقرار والعنف الدائم جعل فرنسا تدق ناقوس الخطر في كثير من الحالات والعديد من المناسبات.

والواقع أن تكريس "قانون الأنديجينا" (Code d'Indigénat) ومحاولة تطبيقه على الجزائريين دون غيرهم منذ سنة 1881 من الوسائل القانونية القوية لكنها تعسفية باعتبارها مجموعة من الأحكام بالقوانين خصت الأهالي وطبقت عليهم بغية وضعهم في حالة خضوع تام للسلطة واستغلال أملاكهم وثرواتهم.

وما "قانون الأنديجينا" سوى تلك الصورة البغيضة للمؤسسة الاستعمارية، المشوهة لحقوق الأهالي المرتكزة أساسا على الشريعة والعرف والتقاليد.

قانون الأنديجينا الذي استنكره الأهالي بشدة وقاومته طبقة النخبة المثقفة الجزائرية وحتى الفرنسية باعتباره "قانونا جائرا" أو "غير إنساني" خاصة عندما يتعلق الأمر بتطبيق العقوبات وإنشاء المحاكم الردعية التعسفية وانتشارها عبر أرجاء القطر الجزائري وهي تهم بالبت في أحكام عقوبات السجن والضيقة والحجز والمصادرة والنفي من الإجراءات العنيفة.

يمكن القول، أنه رغم كل التعديلات والتجديدات الطارئة على "قانون الأنديجينا"، فقد بقي إلى حد كبير ذلك النموذج الاستعماري للاستعباد والتحقير والابتزاز، وكما كان متوقعا؛ فقد كانت النتيجة هي الفوضى والاضطرابات وظلت علامات انعدام الأمن بارزة بالتناوب بين الأرياف والمدن الجزائرية حتى مطلع القرن العشرين. ولم تستطع الإدارة الاستعمارية الحد من شدتها رغم تطبيقها القوانين الردعية.

وعليه تكدست على طاولة النقاش تلك الملفات الخاصة بالأزمات والنزاعات "المقلقة" نذكر على سبيل المثال فقط: "الأزمة الحدودية الجزائرية - المغربية (1902-1906)" و"أزمة تطبيق قانون التجنيد الإجباري" (1911-1912) و"أزمة الحرب الأوروبية وتطورات الحرب العالمية الأولى" (1914-1918) و"أزمة انتفاضة بني شقران" (1916-1918) وغير ذلك من الملفات التي أثرت بشكل ملحوظ في العلاقات الداخلية والخارجية للجزائر بدليل أن الإدارة الاستعمارية قد أخفقت في إيجاد حلول مناسبة وبصفة نهائية.

وبذلك زادت الهوة بين الطبقة الثالثة (الأهالي) والفرنسيين ومنهم المعمرين، فلم تتم الموازنة بين ظروف الأهالي التي زادت تعقيدا وظروف المعمرين التي زادت رخاءاً. عند بداية الحرب العالمية، توضحت الأمور بالنسبة للمعمرين بحصولهم على الحكم الذاتي في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وتحقيق رغبتهم في توسيع مجال "قانون الأنديجينا" وتثبيت الأحكام الردعية على الأهالي.

إن طرح وفهم عدد من المواضيع التي تخص الظروف الأمنية وعلاقتها بالوضع الاستعماري، لا بد من فتح ملفات من الأرشيف وتسلط أضواء كاشفة على واقع مجتمع القطاع الوهراني على غرار قطاعي الوسط والشرق الجزائري، وقد يلتزم بتصنيفها حسب مضامين ومراحل زمنية محدودة وهي تحتوي على "فترات ساخنة":

1- فترة 1881-1883

2- فترة 1890-1899

3- فترة 1900-1914

4- فترة 1914-1919

1) فيما يخص الملف الأول (1881-1883) فهو يحتوي على عناوين متشابهة مثل "أحداث الجنوب الوهراني" أو "انتفاضة أولاد سيد الشيخ" أو "انتفاضة الشيخ بوعمامة" إلخ، يطلعنا على مضامين هامة تخص المتابعات القضائية والأحكام التعسفية التي تبعت الانتفاضات بمصادرة الأملاك ومتابعة عناصر الانتفاضة والزامهم بدفع الضرائب أو السجن والنفي إلى خارج الوطن (إلى كاليدونيا الجديدة، وكورسيكا..).

2) فيما يخص الملف الثاني (1890-1899) فهو يحتوي على كم هائل من المعلومات تتعلق بموضوع المجاعة وسياسة التجويع الاستعمارية وانعكاساتها على الأهالي بشكل خاص ويفيدنا في موضوع انتفاضة "قبائل الفلينا" ضد تطبيق قانون الحالة المدنية وما تبعه من مضاعفات أمنية خطيرة وكذا بالنسبة للأحداث العنصرية (ضد اليهود) (1897-1899) وما شهده القطاع الوهراني من تصعيد أمني خطير انتشر إلى قطاعات أخرى.

3) فيما يخص الملف الثالث (1900-1914) فهو يحتوي على مواضيع لا تقل أهمية عما سبق، بحيث نكتشف تطورات أزمة الحدود الجزائرية المغربية (1902-1906) وقضية "السعيدية" وقضية "مخزن وجدة" وقضية "مارشيك" إلخ. كما يطلعنا الملف على "أحداث الجنوب" (1908-1913).

4) فيما يخص الملف الرابع (1914-1919) وهو يحتوي على مضامين في غاية الأهمية حول قانون التجنيد الإلزامي والإحصائيات المتعلقة به في قطاع الغرب والوسط والشرق الجزائري، وحول الحرب الأوروبية، الحرب العالمية الأولى ومختلف ردود فعل المنبثقة محليا وكذا مختلف المتابعات القضائية الناجمة عن رفض الأهالي للامتنال للتجنيد الإلزامي. كما يطلعنا الملف على التصعيد الأمني إثر "حركة" أو انتفاضة بني شقران (1916-1917) إلى نهاية الحرب العالمية الأولى وظهور نماذج أخرى من المواجهة بشكل معارضة مطلية وبلغة الحوار.

كل هذه الملفات تجعل الباحث يكتشف حجم الموضوعات المصنفة وبنفس المعيار المجهودات التي وظفتها الإدارة العامة الاستعمارية في جمع المعلومات المدعمة بالإحصائيات الدقيقة التي تتموحر حول المجتمع الأهلي ومواطن سكنه وعاداته وردود فعله وقد جندت كل الطاقات البشرية والمادية من أجل التعرف باستمرار على مستجدات المجتمع والتمكن من السيطرة عليه.

وعليه، اهتمت بتدوين تقارير مفصلة، البعض منها يومي، شهري أو سنوي، كما عملت على تسهيل المراسلات والمهام بين مختلف الجهات المدنية والعسكرية.

إن علاقة ظاهرة انعدام الأمن والاستقرار بالواقع الاستعماري المفروض، علاقة عكسية باعتبارها المؤشر الأساسي لوجود مجتمع احتل توازنه بعمق فلم يجد الأهالي ضمن القيود والضوابط المفتعلة والمسلطة عليه سوى الدخول في مقاومة مفتوحة ضد المستعمر.

واستعمال القوة والتطرف، ومن ذلك نستطيع تفسير كيفية خروج عدد من الأفراد والجماعات عن نطاق القانون وزعزعة النظام القائم في مقاومة هاشمية مستمرة. عندئذ، أخفقت الإدارة العامة، مرة أخرى، في "قطع دابر العصاة" "المتمردين" رغم تطبيقها عليهم القوانين الردعية الفورية.

وظل الأهالي في حالة تأهب دائم ولم ترهبهم العقوبة بالضريبة والسجن والنفي، ولا حتى المطاردة الدائمة، عن العدول عن موقفهم العدواني ضد السلطة وممثليها؛

والملاحظ أن معاودة المخالفات والجنح ضد الأشخاص والممتلكات أصبح أمرا مألوفا ولا يثير سخط عامة الناس باعتبار سلوكهم شرعي بل حركة من أجل الانتقام وإعادة الاعتبار وإثبات للذات وهو في نفس الوقت تكريس لقناعات

جديدة فرضتها الأوضاع المستخدمة؛ أولها، استحالة التنازل لصالح الطرف الدخيل، (المعمر) كمنافس مباشر في ملكية الأرض علما أن الأهالي هم الملاك الشرعيين لها.

وثانيها استحالة التعايش و"الانسجام" أو الاندماج مع الطرف الدخيل (السلطة والمعمر) نظرا لوجود مفارقات جوهرية تحول دون التجانس في الدين واللغة والتقاليد.

وثالثها، استحالة طرح آفاق مستقبلية وتطلعات مصلحية مع نظام منبوذ يرتكز أساسا على الاستبداد والاستعمار والاضطهاد.

وفي هذا الإطار وغيره، نشطت المقاومة الهامشية بتكوين مجموعات من "العصاة" في مختلف أرجاء القطاع الوهراني، وهي على العموم عناصر تتبنى أسلوب السلب والنهب والحرق والاعتداءات على الأشخاص والممتلكات بغاية "استرداد الحقوق المسلوقة" وهي تتلقى في غالب الأحيان دعم ومباركة من القبيلة والزواوية.

إن الأمثلة كثيرة نذكر منها على سبيل المثال: "جماعة أولاد نهار" وهم من قبيلة أولاد نهار الشراقة أو الغرابة، من منطقة العريشة بالجنوب الغربي أو ضاحية سبدو وجبال تلمسان، إذ كان عددهم يتراوح أحيانا من أربعة إلى ثلاثين شخص مسلحين ومدرين، فكم من مرة لقنت هذه الجماعة السلطات الاستعمارية دروسا في البطولة والشجاعة، حينها ظهرت أشكال من "الصوصية" (banditisme) تصنفها الإدارة الاستعمارية في ملفات بتسمية "قطاع الطرق" أو "الخارجين عن القانون":

1- نموذج خاص "بقطع الطريق" على السيارات أو المركبات العمومية التي تنقل أشخاصا أو بضائع أو البريد (ملف أولاد نهار 1889-1903)⁽³⁾.

2- الاهتمام بسكك الحديدية (ملف جماعة زناتة بالجنوب الغربي 1902-1903)⁽⁴⁾.

3- السطو على المركبات التي تنقل الشخصيات الرسمية أو العمال نحو الجنوب (ملف أولاد جرير 1903-1905) إلخ من الأمثلة التي تغطي كل فترة ما بين (885-1912)⁽⁵⁾.

وهناك، لا بد من توضيح المعلومة بخصوص ظاهرة "اللس الشريف" (le bandit d'honneur) وهي نمط من أنماط المقاومة الهامشية التي لا يمكن غض النظر عنها باعتبارها نموذجا وحلقة مكملة للمقاومة في سجل الذاكرة الجماعية حيث تناقلتها الرواية الشفهية وأصبحت جزءا من تراث حركة المقاومة للاستعمار الفرنسي.

وهنا أيضا، يتبين أن المجتمع الأهلي قد تأثر بشكل مباشر من احتلالات السياسة الاستيطانية ومن روايب السياسات القديمة بحيث تدمر المجتمع الريفي بشكل خاص الذي احتل توازنه من جراء التوزيع الجديد للأراضي وإقامته فيما يسمى "بالأراضي المحصورة" تبعا لسياسة "الكانتونات" (Politique de cantonnement).

إذن، لا يمكن تجاهل المعطيات الإنسانية وحتى الجزئية منها التي تربط بين نمو ديمغرافي سريع داخل البلديات المختلطة وضيق الخناق على الأهالي بتطبيق سياسة "المناطق المحصورة" وما نجم عن ذلك كله من تفكك قبلي وأسري جاد واحتلال مفاجئ في نمط المعيشة الاجتماعية، كل ذلك أدى إلى خلق فجوات عميقة داخل المجتمع الأهلي، ومن ثمة ظهور واقع أمني متصاعد، إذ تتزايد أو تتضاعف نسبة المخالفات والجناح وهو الأمر المتوقع مع زيادة نسبة الأحكام الردعية التعسفية التي تظهر الإدارة الاستعمارية في صورة المتشدد والمتسلط، بالمقابل استفادة الإدارة من سياسة الابتزاز والإقصاء التي ضربت بها أغلبية الشرائح الريفية، والأمثلة كثيرة نذكر على سبيل المثال: فقدان الأهالي جزءا كبيرا من أراضيهم لصالح أملاك الدولة في 1890 في القطاع الوهراني تمثل في أربعين ألف هكتار (H40.000) وانخفاض ثروتهم بشكل محسوس وحشدتهم في نهاية الأمر داخل الأراضي المحصورة وفقدانهم حرية ممارسة نشاطهم التقليدي المعتاد المتمثل في فلاحية قطع زراعية ورعي المواشي وجمع

الخطب إلخ... وذلك ما يضطرهم إلى البحث عن سبل أخرى للعيش مثل استغلال الغابة لقطع الخطب والرعي وغير ذلك، مما يوقع أغلبهم في مخالفات. بموجب حق قانون الأهالي وبالتالي تتراكم الضرائب بشكل يضعهم محل متابعات قضائية لا تنتهي إلا بتنفيذ عقوبة السجن أو مصادرة الأملاك أو حتى النفي في بعض الحالات.

لقد تضررت القبائل والأسر بالمناطق الريفية على وجه الخصوص وبشكل محسوس مثال على ذلك ما حصل "لقبيلة بني مطهر" بضواحي تلمسان التي فقدت جزءا كبيرا من ماشيتها (2/3) نتيجة "السياسة الغابية" وكذا الحال بالنسبة "لقبيلة بني بوسعيد" بضواحي سبدو بدائرة تلمسان التي كانت من أغنى قبائل المنطقة بنوعية ماشيتها وغلالها إلى أن أفقرتها القوانين التعسفية التي أدت بها إلى النزوح والهجرة والتشتيت، قسم ذهب باتجاه المغرب الأقصى، وقسم آخر بقي بمحاذاة المناطق الحدودية لكن بقي في حالة تنقل مستمر ومعاناة شديدة.

ومن هنا يتبين أن عوامل ظهور انعدام الأمن تترسب بمضاعفات أسباب الفوضى والحرمان التي يعيشها المجتمع القاعدي المستضعف خلال الفترات العسيرة⁽⁶⁾.

حينئذ، غالبا ما تفتح فرص العصيان بتشكيل عناصر رافضة للأوضاع الجديدة فينساق الأفراد والجماعات في مقاومة "شبه عمياء" ضد السلطة وأعوامها، وهي تشعر بالحرية والخلاص في جو الرعب الذي تعمل على خلقه باستمرار. وفي هذا الإطار، لا بد من التركيز على دور الطرق الصوفية والزوايا في ضبط الفئات الاجتماعية القاعدية، أو تخريضه في نفس الوقت بغرس ذهنية تجمع بين الضمير الوجداني الديني الصادق وبين حب الوطن المرتبط بحب الأرض وبين السخط على مغتصبيها والتنكيل بهم.

وهي التي عملت على التلاحم الجماعي في حين كان الانتساب إلى القبيلة والزوايا مرجعية يتمسك بها كل فرد من المجتمع. وهما الركيزتين الأساسيتين اللتان التفت حولهما أغلبية الأهالي طيلة القرن التاسع عشر وجزء من بداية القرن العشرين. وبقي الفرد والجماعة متشبثا بما مادام يجد فيهما كل مقوماته المرجعية مثل اللغة والدين والتقاليد.

وهناك صور وأمثلة من نماذج المقاومة الهامشية نذكر منها على سبيل الاختصار:

← صورة ("سليمان بن زيان") "الخارج عن القانون" الذي امتد نشاطه من (1881 إلى 1891) وانتسابه المعلن إلى زاوية بوعمامة.

← صورة "بوصطلة" وهو "أحمد ولد الطيب" (1900-1903) وانتسابه إلى قبيلة أولاد نهار.

← "جماعة من قبيلة "الفليتة" تجعل منطلقها الروحي من الزاوية المتواجدة بالمنطقة: قبة "سيدي بن عودة" و"سيدي يحيى"، "سيدي لزرق" و"سيدي عبد العزيز" من دائرة زمورة وغليران، وهي تخطط وتجمع الزيارات (التبرعات المادية) والأسلحة بالاستعانة غير المشروطة من الزاوية المحلية.

وقد تبين من خلال دراسة الوثائق أن هناك نوع من الحركية والاستمرارية والتكامل بين المقاومة الشعبية العلنية وتلك المقاومة الهامشية التي تزعمها "رجال أشداء" مقتنعين بمبادئهم وغايتهم والدفاع عنها حتى الاستماتة.

ورغم النعوت الاحتقارية التي أطلقتها عليهم الإدارة الاستعمارية مثل: "قطاع الطرق" (Les bandits) والمجرمين (Les criminels) و"الخارجين عن القانون" (Les hors la loi) وغيرها فإن نشاطهم يعد صورة معلنة عن عدم الامتثال لقانون الأندلسيين (أو قانون الأهالي) وعدم انصهارهم في بوتقة المجتمع الاستعماري.

تحتفظ ملفات الأرشيف والذاكرة الجماعية بصورة ونماذج الأشخاص "المتمردين" من مناطق مختلفة من القطاع الوهراني نذكر البعض منها فقط:

- **سليمان بن زيان (سبق-الذكر) (1881-1891)** وهو من أولاد زيد من هضبة الشلف. عرف بمولاته لقبة أولاد سيد الشيخ ومناصرته لجهاد الشيخ بوعمامة وقد ذاع صيته بعد قضية قتل الضابط الفرنسي (فاي برايم). بمدينة عين الصفراء سنة 1881، والتنكيل بالقائد بوسماحة وقد حكمت الإدارة الاستعمارية عليه بالإعدام وقد نفذ فيه حكم الإعدام (بالمقصلة) وبني أصدقائه النشيطين معه إلى جزيرة "كورسيكا" حيث واجهوا واقعا مؤلما إلى حد الموت⁽⁷⁾.

- **مصطفى بن باقي:** وهو من ضاحية تموشنت وينتسب إلى قبيلة أولاد نهار دائرة سبدو (تلمسان) وقد امتد نشاطه من 1881 إلى 1884، ارتبط اسمه بنوع خاص من "اللوصية": السطو على المركبات العمومية. بمحاذاة الحدود الجزائرية المغربية وحكمت عليه الإدارة الاستعمارية بالإعدام ونفذ فيه في 13 مارس 1884 بالساحة العمومية لمديرية تموشنت أمام جمع غفير من الأهالي⁽⁸⁾.

- **بوعلام با يزيد:** من ناحية سعيدة وعين الصفراء امتد نشاطه من (1881-1895) وهو في الأصل من أولاد سيد الشيخ الغرابية، عرف بتنكيله للعسكريين الفرنسيين، وقد نفى أول مرة (بعد قتله لاثنتين من العسكريين) إلى جزيرة "كورسيكا" ثم أطلق سراحه ثم حوكم ونفى مرة ثانية إلى الحدود الجزائرية المغربية وبعدها عاد (بوعلام بازيد) متخفيا متنكرا إلى الجزائر ليعاود نشاطه بنفس الحماس مدة من الزمن إلى أن أُلقي عليه القبض سنة 187 وحكم عليه بالإعدام ونفذ فيه يوم 16 نوفمبر 1895 بالثكنة العسكرية الجديدة بمدينة وهران⁽⁹⁾.

- **بوصطلة واسمه الحقيقي أحمد ولد الطيب:** من هضبة تلمسان وقد امتد نشاطه منها إلى منطقة العريشة جنوبا من 1900 إلى 1903 وهو ينتمي إلى قبيلة أولاد نهار الشراقة والعريشة يبدأ نشاطه إلى الحدود المغربية مرورا بمنطقة سيدي بلعباس والهضبة العليا لدائرة تلمسان. لم ينشط (بوصطلة) منفردا بل كون جماعة من قبيلته تعرف بنوع من الاعتداءات: على المعمرين خصوصا بأسلوب السطو والحرق وسرقة الحيوانات بالتهجم والاختطاف بالفدية للعمال الأجانب المتواجدين بمراكز استغلال الحلفاء مثل مركز "بيدو" (Bedeau) و"بوخنيس" و"العريشة"⁽¹⁰⁾.

وقد دبر له المعمر لاكرتال (Lacretelle) (من دائرة سيدي بلعباس) مكيدة للقضاء عليه وقتله سنة 1903⁽¹¹⁾. أمثلة أخرى كثيرة تدخل في سياق الحديث على المقاومة الهامشية، على خلفية الموضوع نقول أن "قطع الرؤوس المدبرة" أو قتل زعماء حركات التمرد والعصيان لا يعني بأي حال من الأحوال، القضاء على حركة الصمود والتصدي ضد المستعمر، بدليل استمرارية ظاهرة انعدام الأمن ومحاولات زعزعة النظام الاستعماري طيلة نهاية القرن التاسع عشر وجزء من القرن العشرين.

وإن فترة ما بين 1900 و1914 و1919 تمثل مرحلة حاسمة في تغيير أسلوب المقاومة وتحديد نماذجها، وفي حين ساهمت بعض التنظيمات القوية مثل "الجامعة الإسلامية" في تنظيم وتقنين الحركة بشكل عام؛ كما شجعت على رفض سياسة التجنيس وروجت للهجرة تجاه المشرق الإسلامي.

وقد كان ذلك سببا مباشرا في التعريف بالمقاومة الجزائرية بالخارج، وقد لعبت الطبقة المثقفة بالمدن خاصة دورا حاسما في بلورة ونضج الوعي السياسي واسترجاع ما فقدته القوى الريفية والدخول في مرحلة الحوار وطرح "المسألة الجزائرية" (La question Algérienne) في أكثر من المناسبات.

وظل العقد المضطرب 1900-1914 حتى 1919 في أوج عنفوانه يميزه غليان دائم وحرب العصابات التي كانت الطريقة الوحيدة الممكنة بحيث، أن حالة الطوارئ المفروضة على الأهالي قد حالت دون انفجار حركة ثورية عارمة مثلما كان متوقعا خاصة عند بداية الحرب وكان الأهالي يواجهون وضعية صعبة تتمثل في ماييلي:

أولا: مواجهة الجهاز القمعي الذي تدعمت صفوفه بجنود المستعمرات السود "الغرباء على الأهالي".

ثانياً: مواجهة المعمرين الذين اشتدت وطفتهم وضغطهم على السلطة من أجل مضاعفة أجهزة الأمن والتشدد في وسائل القمع والردع.

ومن ناحية أخرى تدعمت حرب العصابات بجماعات الفارين من التجنيد الإجباري ومن جبهات القتال الأوروبية والانضمام إلى جماعات "العصاة" أو "الثوار" الذين التحقوا بالجبال وخلقوا ما يسمى بـ "الخلايا السرية".

حينها شهدت فترة 1914-1916 نشاطا مضاعفا لحرب العصابات وتكررت الهجمات على وحدات الجيش الفرنسي، وأعوان الشرطة ومستخدمي أعوان الإدارة مما أثار مخاوف الإدارة العامة التي بادرت بمطاردة "العصاة" و"الخارجين عن القانون" بالإضافة إلى إخضاع الأهالي لقوانين استثنائية خاصة بعد تجديده قانون الأنديجينا لفترة سبع سنوات أخرى وتدعيم المحاكم الردعية وإعطاء كل الصلاحيات للإداريين في البلديات المختلطة "les pouvoirs disciplinaires dans les communes mixtes"⁽¹²⁾.

وقد تميزت الفترة بغليان قبائل الغرب الوهراني مثل قبائل "بني شقران"⁽¹³⁾ التي أعلنت عصيانها منذ أكتوبر 1914 انطلاقا من ضواحي باريكو "Perregault" (المحمدية) ثم معسكر وغيرها من المناطق الغربية المجاورة لتمتد بعد ذلك إلى مناطق القطاع الشرقي والجنوبي الجزائري "بلاد القبائل، قسنطينة، حتى جنوب الجزائر في منطقة ميزاب" تبعثها حملة قمعية واسعة النطاق استعملت فيها السلطة الاستعمارية القوات المسلحة والفصائل البوليسية "الخيالة، المشاة، والشرطة السرية" كما تظهره التقارير الرسمية من ذلك تقرير الحاكم "لوتو LUTUD"⁽¹⁴⁾ "باستعمال وحدات الشرطة من الزواف Zouaves والصبايحية Les Spahis لمطاردة الأحفاد الثوريين أو جماعة قطاع الطرق"

لكنه يظهر جليا أن "سياسة العصا" قد ولدت عند الأهالي الشعور بالثأر وتصدي ومواصلة المقاومة. ورغم كل ما يمكن ملاحظته في موضوع خصوصيات هذه الفترة العسيرة، فإن ظاهرة "العصاة" أو "الثوار" أو "الخارجين عن القانون" قد بقيت عمليات محدودة وأحيانا منفصلة عن غيرها دون التوصل إلى تكريس تحالفات وطنية قوية، وذلك رغم امتدادها على مدى نصف قرن من الزمن (1881-1925).

وظلت فترة 1914 إلى 1919 تمثل مرحلة حاسمة في تغيير أسلوب المقاومة وتجديد نماذجها، في حين استفاد المجتمع الأهلي من مساهمة بعض التنظيمات القوية مثل الجامعة الإسلامية في تنظيم وتقنين حركة المقاومة بشكل عام. كما شجعت على رفض سياسة التجنيس وروجت لفكرة الخروج للهجرة تجاه بلاد المشرق الإسلامي، وقد كان ذلك سببا مباشرا في التعريف بالمقاومة الجزائرية بالخارج.

وقد لعبت الطبقة المثقفة بالمدن خاصة دورا حاسما في بلورة ونضج الوعي السياسي واسترجاع ما فقدته القوى الريفية والدخول في مرحلة الحوار وطرح لأول مرة "المسألة الجزائرية" (la question Algérienne) في العديد من المناسبات⁽¹⁵⁾.

الهوامش:

¹ (وثائق عديدة منها :

Puistienne (G) "les tribunaux répressifs" propos de Mr Demangeat et de Colin Maurice à la chambre du 3 Avril 1903. Cité « Bulletin de la réunion d'études Algériennes » du 13 Mars 1901.

² محاضر المفوضيات المالية واللجان الجزائرية للمزارعين الجزائرية ولجان الأمن وغيرها

Séances du conseil supérieur, délégations financières commission interdépartementale de la sécurité, congrès des agriculteurs dégrés..etc.

³ (أنظر الوثيقة:

Carton 1J131 : dossier intitulé ; Attaques, Djiouchs.. Archives outre-mer d'Aix EN Provence

⁴ (أنظر الوثيقة:

Carton 1J 133 dossier n°5 daté septembre 1902 à 1903 Asi Defra Archives Outre-mer d'Aix En Provence.

⁵ (أنظر الوثيقة:

Carton 1J 135 dossier daté 1903 à 1908 Archives Outre-mer d'Aix En Provence.

⁶ (أنظر الوثيقة:

Carton F80 (rapports de police 1897-1898) Pièce n°1684, Pièce n°769 (rapport du general Cambon) 1897-1898. Archives Outre-mer d'Aix En Provence.

⁷ (أنظر الوثيقة:

Carton 1J 138 dossier intitulé des Djeranua, interest en Corse (1891-1904) Archives Outre-mer d'Aix En Provence.

⁸ (أنظر الوثيقة:

Carton 11 H22, Précé n°297 daté du 2 Aout Archives Outre-mer d'Aix En Provence

⁹ (أنظر الوثيقة:

Carton 1J 131 pièce n°302 daté di 5 décembre Archives Outre-mer d'Aix En Provence.

¹⁰ (أنظر الوثيقة:

Carton 1J 131, pièce n°203 Archives Outre-mer d'Aix En Provence.

¹¹ (أنظر الوثيقة:

Carton 1J 131, pièce 10780 datée du 18 décembre Archives Outre-mer d'Aix En Provence.

¹² (الدكتور مهديد إبراهيم "القطاع الوهراني ما بين 1856-1919"، منشورات دار الأديب، طبعة 2006

¹³ (أنظر الوثيقة:

Carton 9H 16, dossier intitulé « surveillance politique des indigènes 1914-1918 et révoltes de Beni Chougrane Archives Outre-mer d'Aix En Provence.

Carton B10, dossier intitulé « événements des Beni Chougrane » 1914-1918. Archives Outre mer d'Aix En Provence.

¹⁴ (Lutand (-G), « L'Algérie pendant la guerre » juillet 1915, p144-148.

«La situation générale de la colonie » Rapport de la délégation financière » Avril 1917.

¹⁵ (الدكتور مهديد إبراهيم، المرجع السابق.